خيار الطاقات المتجددة حول المغرب إلى نموذج إقليمي ودولي

في عشرين سنة، تحولنا من بلاد تعاني من التغيرات المناخية إلى دولة تتبنى نموذجا طاقيا فعالا سواء من خلال الحد من انبعاثات الغازات أو التأقلم مع السياق المناخي الجديد. في مارس 2009، وخلال المناظرة الوطنية للطاقة، أعطت الرسالة الملكية الأولوية للطاقات المتجددة والنجاعة في سياستنا الطاقية. الهدف في أفق 2030، أن تشكل الطاقات المتجددة نسبة 52 بالمائة من إجمالي الفاتورة الطاقية للمغرب.

هذا التوجه يستدعي تطوير الإنتاج الطاقي من خلال استعمال الطاقات المتجددة، وترسيخ مفهوم النجاعة الطاقية في مواجهة الطلب، كوسيلة لتخفيض الاستهلاك الوطني، مع الحفاظ على سقف الاستجابة للحاجيات، وضمان تنافسية القطاعات المستهلكة للطاقة على نطاق واسع، كالنقل والصناعة والبناء والإنارة العمومية والفلاحة. بمعنى آخر، استهلاك طاقي أقل مع ضمان نفس الخدمات، تلك هي روح النجاعة الطاقية.

في البناء مثلا، القطاع الذي يستهلك 34 بالمائة من الطاقة الإجمالية للبلاد، تم وضع قوانين من 2015 تهدف لتخفيض الاستهلاك.

في الصناعة، تم وضع برنامج مواكبة نوعي مع تحفيزات مالية، وفسح المجال أمام الافتحاص الطاقي، الذي أصبح إجباريا باعتبار عتبة معينة في الاستهلاك في كل القطاعات. أكثر من ملياري درهم استثمرت خلال الثلاث سنوات الأخيرة من أجل إحلال النجاعة الطاقية في الصناعة. في النقل، القطاع الذي يستهلك 40 بالمائة من إجمالي الاستهلاك، وضعت مجموعة معايير كالتشجيع على اقتناء السيارات أو العربات غير الملوثة، وتحديث أساطيل النقل العمومي والانفتاح على الحركية الكهربائية.

• سعيد ملين

خبير دولي في الطاقة - المدير العام للوكالة المغربية للنجاعة الطاقية

الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية تتوفر على مركز مراكش «المنصة الخضراء»، الذي يسعى إلى تعزيز القدرات من أجل تأهيل قطاع النجاعة الطاقية، عبر توفير برامج مؤهلة لدى الفاعلين المحتملين وطنيا أو إقليميا أو دوليا. وقاريا، تلعب الوكالة دورا مهما في تعزيز التعاون جنوب جنوب من خلال مواءمة المخططات الطاقية الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأفارقة.

جائزة «المتبصر» الدولية في النجاعة الطاقية التي منحت للملك محمد السادس سنة 2018، كرست دقة الرؤية الملكية في النجاعة الطاقية وديناميتها، التي سمحت للمغرب بأن يتحول إلى نموذج للنجاعة الطاقية. والنتيجة اليوم، هي دخول المغرب إلى عصر الانتقال الطاقي الذي يساهم في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، مع الحفاظ على موقعه كدولة ملتزمة بالاتفاقيات المناخية الموقعة. التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة أظهر التطور الإيجابي للمغرب في ما يتعلق بالتركيز الطاقي، المتقلص بشكل ملموس خلال الخمس سنوات الأخيرة، وهذا طريق يتوجب مواصلة السير عليه.

على المستوى الفردي، المباشر للاستهلاك، تبقى المرحلة المقبلة التي ستتميز باعتماد آليات «المعايير الأقل»، التي ستمكن المواطنين والصناعيين من التزود بعدادات وأجهزة دقيقة في حساب الاستهلاك مهمة للغاية، بالإضافة إلى القوانين الجديدة المتعلقة بالافتحاص الطاقي، التي ستمكن من وضع تصور واضح وشامل ومنظم حول التعامل الطاقي للقطاع الصناعي في المجمل. لا يجب أن ننسى أن كل تخفيض في الاستهلاك الطاقي بنسبة 1 بالمائة فقط يمكن المملكة من اقتصاد مبلغ 700 مليون درهم في الفاتورة الطاقية.